أكدت أن توقف الوحدات التوليدية بسبب شحة الوقود مشكلة "ليست وليدة اليوم"

الكهرباء تتلقى عروضاً لإنشاء ثلاث محطات غازية بطاقة ١٥٠٠ ميكاواط

أفادت وزارة الكهرباء، بتلقيها عروضاً لإنشاء ثلاث محطات غازية في محافظات ميسان وذي قار والديوانية، بطاقة إجمالية قدرها ١٥٠٠ ميكاواط، فيما جددت تأكيدها على أن مشكلة توقف وحدات توليد الطاقة عن العمل بسبب شحة الوقود "ليست وليدة اليوم". وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس، في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن شركات متخصصة في قطاع الطاقة الكهربائية من كوريا الجنوبية والهند واليونان وتركيا والإمارات العربية المتحدة ومصر، قدمت عروضا لتنفيذ المحطات الثلاث.

□ بغداد / المدى

وأوضح أن شركات (أنكا)، و(STX)، و(كي لوتس)، و(هونداي)، و(كونستركشن)، و(كينسس)، و(BGR)، تنافست على تنفيذ مشروع محطة كهرباء الناصرية الغازية، بطاقة قدرها ٥٠٠ ميكاواط ، فيما تنافست شركات (أوروك)، و(المقاولون العرب)، و(هونداي)، و(أنكا)، على تنفيذ محطة كهرباء الديوانية الغازية بطاقة ٥٠٠ ميكاواط، في حين تنافست شركات (STX)، و(كي لوتس)، و(تيرنا)، و(كاما)، و(لانكوا)، على تنفيذ محطة العمارة الغازية في محافظة ميسان.

وأضاف المدرس: أن كل محطة تتكون من أربع وحدات توليدية طاقة الواحدة منها ١٢٥ ميكاواط، مجهزة من شركة (جنرال الكتريك) الأميركية، بتمويل من وزارة الكهرباء، مشيرا إلى أنه سيتم تنفيذ محطة تسلم الغاز GRS من قبل الشركة الصينية المتعاقدة مع وزارة النفط.

وذكر المدرس أن لجنة فتح العروض أجرت مراسيم فتح عروض الشركات بحضور مدير عام المديرية العامة للمشاريع الغازية المهندس ماجد حنتوش ورئيسها ووكيل المدير العام المهندس عبد الحسين قاسم، وعدد من الأعضاء، فضلاً عن ممثلي الدائرتين التجارية والمالية في المديرية العامة المذكورة، وممثلي الشركات المشاركة، ومن المؤمل دراسة العروض لغرض الإحالة خلال شهر واحد.

وعلى صعيد منفصل، جددت وزارة الكهرباء، تحميل وزارة النفط مسؤولية توقف بعض الوحدات التوليدية عن العمل بسبب شحة الوقود.

وأوضح المدرس أن "توقف الوحدات التوليدية بسبب شحة الوقود مشكلة ليست وليدة اليوم"، مضيفا "هذه الأزمة مضت عليها سنوات، وفي أكثر من مناسبة أعلنت وزارة الكهرباء عن هذه المشكلة، كما أعلنت ولا تزال تعلن عنها منذ بث نشرتها اليومية عبر الفضائيات في مطلع العام الحالي".

وأشار إلى أن "الطاقة المفقودة بسبب شحة الوقود وانخفاض ضغط الغاز وصلت إلى ١٣٠٠ ميكاواط في أيام معينة، ومع ذلك تتجاهل وزارة النفط هذه الحقيقة التي تعرفها جيداً، من خلال استيراد وزارتنا للوقود عن طريقها من قبل شركة تسويق النفط".

وتابع بالقول: كما أن وزارة الكهرباء وقّعت عقداً مع الجانب الإيراني لاستيراد ٢٥ مليون متر مكعب يومياً من الغاز الطبيعي لمدة خمس سنوات، عن طريق أنبوب يمتد عبر الأراضي الإيرانية لتغذية محطات المنصورية والصدر والقدس الغازية، وسيباشر هذا الأنبوب بتجهيز الغاز بعد ثمانية أشهر من الآن، وسيقوم بتشغيل وحدات توليدية بطاقة ٢٥٠٠ ميكاواط لمدة خمس سنوات لعدم تمكن وزارة النفط من توفير الغاز لتشغيل هذه المحطات"، على حد قوله.

ولفت المدرس إلى أن وزارته "كانت تستورد مادة (الكاز أويل) لتشغيل محطاتها لسنوات مضت بكمية أربعة ملايين ونصف المليون لتر يومياً، وهو بقدر الكمية التي تجهزها لنا وزارة النفط، إلا أن عملية الاستيراد هذه توقفت مطلع حزيران ٢٠١٢، بعد أن تعهدت وزارة النفط بتوفير كميات الوقود لوزارة الكهرباء حتى المستورد منه".

ولفت المدرس إلى أن وزارة الكهرباء "ترسل تصريحاتها الإعلامية بشكل مباشر إلى رئاسة الوزراء، ومكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة، وأعضاء مجلس النواب، من دون التلويح بالتهديد، أو القفز على الحقائق من اجل توحيد الخطاب الإعلامي الذي يدعو إليه الزميل جهاد"، في إشارة إلى المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد.

وكان المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد، قد صرح الثلاثاء الماضي، بأن ما تجهزه وزارته من الوقود للمحطات الكهربائية يصل إلى ١٢٠٪ من حاجتها الفعلية، ، مؤكدا أن النفط "جهزت المواطنين بالطاقة أكثر من وزارة الكهرباء وبساعات تصل ما بين ١٢ إلى ٢٤ ساعة يوميا من خلال تزويد المحطات الأهلية بالوقود في حين عجزت الكهرباء عن ذلك".

وأشار جهاد إلى أن "وزارة النفط ستحيل تصريحات وزارة الكهرباء بشأن تلكؤ التجهيز بالوقود، إلى مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني للنظر فيها"، لافتا إلى أنها "تخالف وتسيء للخطاب الإعلامي الموحد المتفق عليه وتشوش على المواطن الذي لا يمتلك المعلومات الكافية عن ماهية انخفاض ضغط الغاز".

إلا أن المدرس رد على جهاد بالقول: وبخصوص اتهام وزارتنا بالعجز، متناسياً أن وزارة الكهرباء هي التي تجهز المصافي وعمليات ضخ النفط، واضعة الأسبقية لوزارة النفط التي يعتمد عليها البلد اقتصادياً.

وتابع "أما عن تجهيز المواطنين بالطاقة الكهربائية عبر المولدات الأهلية، فمعدل استخدام المواطن من المولدات الأهلية يتراوح بين ٥ - ١٠ أمبيرات، أي يقوم باستهلاك ما مجموعه من ٦٠ – ٩٠ أمبير خلال ١٠ - ١٢ ساعة في اليوم، بينما يحصل المواطن على طاقة من وزارة الكهرباء وخلال ساعة واحدة فقط من ٨٠ - ١٢٠ أمبير، فكيف إذا كانت ساعات التجهيز ما بين ١٠-١٢ ساعة يومياً"؟

التربية تعلن استعدادها لاستقبال الطلبة السوريين في المدارس العراقية

□ بغداد / حسين الغزي / ضرغام المالكي

أعلنت وزارة التربية استعدادها لاستقبال جميع الطلبة السوريين اللاجئين في المدارس العراقية للعام الدراسي ٢٠١٢ - ٢٠١٣، فيما أكدت لجنة التربية النيابية تهيئة جميع المدارس في محافظة الأنبار التي تشغلها العائلات السورية، لاستقبال الطلبة قبل بدء العام الدراسي الجديد.

وقال الناطق باسم وزارة التربية وليد حسين لـ"المدى برس": إن الوزارة مستعدة لاستقبال جميع التلاميذ والطلبة السوريين اللاجئين في العراق، للالتحاق بالدوام الرسمي للمدارس في العام الدراسي المقبل.

وأضاف أن "هيئة الرأي" التي شكلتها الوزارة في بداية الأحداث السورية برئاسة وزير التربية محمد تميم، اتخذت مجموعة قرارات تتعلق بالجانب الدراسي للطلبة السوريين اللاجئين إلى العراق.

وأوضح حسين أن "الدراسة سوف تكون في جميع المراحل الابتدائية والمتوسطة والإعدادية"، مشيرا إلى أن "الوزارة أخذت الدور الذي لعبته سوريا في استقبال اللاجئين العراقيين في الظروف الصعبة التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣".

وعلى صعيد متصل، أكدت لجنة التربية النيابية تهيئة جميع المدارس في محافظة الأنبار لاستقبال التلاميذ والطلبة قبل بدء العام الدراسي الجديد، مطالبة بنقل اللاجئين السوريين الذين يسكنون تلك المدارس إلى أماكن خاصة.

وأوضح رئيس اللجنة عادل الشرشاب في تصريح لـ"المدى برس"، أن الحكومة الاتحادية ومجلس محافظة الأنبار يسعيان لتوفير سكن لائق باللاجئين السوريين، وأن المدارس ستكون جاهزة لاستقبال الطلبة قبل بدء العام الدراسي الجديد.

وتابع بالقول: نسعى بالتعاون مع وزارة التربية إلى قبول الطلبة اللاجئين السوريين في المدارس العراقية لإكمال دراستهم.

وتسكن عشرات العوائل السورية اللاجئة إلى العراق، في عدد من مدارس محافظة الأنبار، فيما تسعى الحكومة الاتحادية لبناء مخيمات بغية نقلهم فيها.

وتصاعدت حدة العنف في سوريا مع إعلان سيطرة قوات المعارضة على مدن مهمة إضافة إلى منافذ حدودية ومنها منفذ البوكمال مع العراق من جهة محافظة الأنبار.

واتخذت السلطات العراقية إجراءات أمنية مكثفة على طول الشريط الحدودي مع سوريا، وأعلنت في وقت سابق عن عدم قدرتها على استقبال اللاجئين السوريين.

وتشترك سوريا مع العراق بحدود تمتد لنحو ٦٠٠ كم، وهي تحاذي محافظتي الأنبار ونينوى.

تخصيص ملياري دينار لترميم منارة ذي الكفل

□ الحلة / إقبال محمد

أعلن رئيس لجنة السياحة والآثار في مجلس محافظة بابل، تخصيص ملياري دينار لترميم منارة مرقد ذي الكفل.

وقال خالد عبيد، في تصريح لـ"المدى": إن "منارة ذي الكفل آيلة للسقوط ودرجة انحرافها بلغت ٥٪، وحاليا يتم إسنادها بمساند حديدية".

وأشار إلى تخصيص ملياري دينار لصيانة المنارة وترميمها، مبينا أن "مرقد النبي ذي الكفل يعد موقعا أثريا ودينيا وتاريخيا مهما، وهناك تنسيق بين الهيئة العامة للآثار والأمانة العامة للمزارات الشيعية في موقع العمل، وليس هناك أية مشاكل". وأوضح عبيد "مرقد نبي الله ذي الكفل أو ما يسمى بمسجد النخيلة، ويقع في ناحية الكفل جنوب غرب محافظة بابل من المعابد الإسلامية المهمة التي شيّدت في عهد السلطان المغولي محمد خدي بندي عام ١٣٠٤ ميلادي".

ولفت إلى أن "المرقد أُغلق في فترة من الفترات وتعرض للكثير من التجاوزات من بعض أصحاب الدور السكنية في المنطقة".

التعليم العالي تستحدث كليات وأقسام في الجامعات وهيئة التعليم التقني

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، استحداث خمس كليات طبية وهندسية وزراعية في جامعة ميسان، وخمسة أقسام للاقتصاد والاستثمار في جامعة المثنى وهيئة التعليم التقني، للعام الدراسي المقبل.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة قاسم محمد جبار، في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن وزارة التعليم العالي وافقت على استحداث عدد من الكليات والأقسام والفروع في كل من جامعة ميسان، وجامعة المثنى، وهيئة التعليم التقني، للعام الدراسي ٢٠١٢ – ٢٠١٣.وأوضح أن الكليات التي سيتم استحداثها في جامعة ميسان هي: طب الأسنان، والصيدلة، والتمريض للعام الدراسي ٢٠١٢ - ٢٠١٣.

وأضاف: أن الموافقة شملت أيضا استحداث كلية الهندسة بقسميها الهندسة الكهربائية، والهندسة المدنية، وكذلك كلية الزراعة بقسميها الإنتاج الحيواني، والإنتاج النباتي.

وتابع بالقول: كما وافقت الوزارة على استحداث قسم الاقتصاد والاستثمار في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة المثنى، وقسم الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي بكلية التربية الأساسية، وقسمي الرياضيات وعلوم الحياة بكلية التربية.

وأشار جبار إلى أن لجنة وزارية في وزارة التعليم العالي ستقوم بزيارة جامعتي ميسان والمثنى، للتأكد من توفر المستلزمات المادية والبشرية المطلوبة للاستحداث. وأعلن جبار أن وزارة التعليم العالي وافقت أيضا على استحداث قسم السياحة وإدارة الفنادق في المعهد التقني/النجف، وفرعي تقنيات المحاسبة، والتقنيات المالية والاستثمار في قسم التقنيات المالية والمحاسبية في الكلية التقنية الإدارية/الكوفة، بهيئة التعليم التقني، مشيرا إلى أن التخصص في هذين الفرعين سيبدأ من المرحلة الثالثة.

ولفت جبار إلى أنه "نظرا لتغيير المناهج الدراسية من المرحلة الأولى وحتى المرحلة الرابعة في الكلية التقنية الإدارية/ الكوفة، لذا فأن الكلية تطالب الطلبة الراسبين والمؤجلين والمرقنة قيودهم العائدين في المرحلة الأولى بدراسة المنهج الدراسي الجديد.

وأوضح أن طلبة المراحل الثانية والثالثة والرابعة في الكلية المذكورة سيتخرجون من دون تخصص في الفروع المستحدثة.

صحة ذي قار ترصد مخالفات في دوائرها ومستشفياتها

□ بغداد / المدى

نفذت دائرة صحة محافظة ذي قار، حملة تفتيشية واسعة لتقييم عمل المؤسسات الصحية في عموم مدن المحافظة، فيما قررت سحب العمل من الشركة المنفذة لمشروع مركز معالجة الحروق في مدينة الناصرية، بسبب تلكؤها في العمل.

وقال مدير قسم التفتيش في دائرة الصحة الدكتور خاشع عبد الكاظم، في تصريح أوردته "شبكة أخبار الناصرية": إن الحملة نفذت على خلفية ورود شكاوى من المواطنين بشأن طبيعة الخدمات الطبية والعلاجية المقدمة من قبل المؤسسات الصحية في المحافظة.

وأضاف أن الفرق التفتيشية رصدت بعض السلبيات في المؤسسات الصحية، ورفعت جملة من التوصيات إلى دائرة الصحة، التي قامت بدورها بتوجيه العقوبات الإدارية المختلفة.

وأوضح عبد الكاظم أن الحملة كشفت عن تغيب عدد من الأطباء المقيمين والإختصاصيين، لاسيما في مستشفى الحسين التعليمي، ومستشفى بنت الهدى في مدينة الناصرية، فضلا عن تأخر إجراء العمليات الجراحية حتى بعد الموعد المحدد لها.

وأشار إلى أنه تم رصد ضعف التوثيق الطبي وتدني الخدمات الفندقية المقدمة للمرضى بما فيها أعمال التنظيف، إضافة إلى شح الأدوية وخصوصا خلال العام الحالي ٢٠١٢.

من جانب آخر، قررت دائرة صحة ذي قار سحب العمل من الشركة المنفذة لمشروع مركز معالجة الحروق في مدينة الناصرية، وذلك بسبب تلكؤها في العمل.

وأوضح مدير قسم الهندسة والصيانة في الدائرة واثق سعود، أن مشروع بناء مركز معالجة الحروق كان مقررا ضمن موازنة تنمية الأقاليم لعام ٢٠٠٨، وقد أحيل لإحدى الشركات لتنفيذه في الجهة المقابلة لمستشفى الحسين التعليمي في الناصرية.

وأكد أن الشركة المنفذة لم تنجز سوى ٤٠٪ من المشروع برغم انتهاء مدة الانجاز المقررة، وبرغم الإنذارات المتكررة التي وجهت لها لحثها على إتمام العمل في الوقت المحدد، مبينا أن دائرة الصحة قررت بالتنسيق مع الجهات المختصة في المحافظة، سحب العمل من الشركة وإعلان المشروع مجددا.

يذكر أن قسم الحروق يعمل حاليا من داخل مستشفى الحسين التعليمي لكن بسعة سريرية قليلة جدا لا تكفي لسد حاجة المحافظة بالكامل.

عضو في مجلس البصرة: أغلب النواب عن المحافظة غير معروفين

□ بغداد / المدى

كشف نائب رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس محافظة البصرة غانم عبد الأمير نجم، عن عدم تواصل بعض النواب عن المحافظة مع الحكومة المحلية، فيما صادق مجلس المحافظة على دعم المدينة الكرفانية بمبلغ يزيد على ٦٠٠ مليون دينار.

وأبدى نجم استغرابه من عدم تواصل بعض أعضاء البرلمان من محافظة البصرة مع الحكومة المحلية، واصفا إياهم بأنهم غائبون وغير متواصلين وأغلبهم غير معروفين على الساحة بسبب عدم تواصلهم الواضح.

وقال نائب رئيس لجنة التربية والتعليم، في تصريح أوردته وكالة "الفرات نيوز" الإخبارية، يوم أمس: "هناك عدد قليل من أعضاء البرلمان الذين يتواصلون مع الحكومة المحلية ومجلس المحافظة والباقون هم غير معروفين لا بأسمائهم ولا بأعمالهم".

وأضاف "يفترض أن تكون هناك آلية واضحة للتنسيق من قبل أعضاء البرلمان في البصرة مع الحكومة المحلية"، منتقدا بعض النواب الذين يتهمون مجلس محافظة البصرة بالتقصير من خلال وسائل الإعلام، مؤكدا أنهم "لم يتواصلوا مع المحافظة والمجلس ولم يسألوا عن المعوقات والمشاكل التي تواجه المجلس في عمله مع الوزارات".ومضى نجم قائلا: "قبل أن يقوم النواب عن المحافظة باتهام مجلس البصرة بالتقصير ويلقوا باللوم علينا عليهم أولا أن يتواصلوا مع مجلس المحافظة ويستمعوا إلى المشاكل والمعوقات والانجازات".

من جانب آخر، أعلن عضو مجلس محافظة البصرة وليد خالد، مصادقة المجلس على عدد من المشاريع الخدمية الجديدة توزعت على قطاعي الماء والكهرباء، مبينا أنه "تمت المصادقة على مشاريع دعم المدينة الكرفانية بكلفة تصل إلى ٦٤٢ ومليون دينار، إضافة إلى مشروع ماء منطقة أبو غريب في قضاء المدينة شمال البصرة بكلفة ٦٣ مليون دينار".

وتابع أن "مجلس المحافظة دعم مشروع الموازنة التشغيلية بكلفة تصل إلى مليارين و١٦٠ مليون دينار".

نزوح سكان ١٨ قرية زراعية في مندلي بسبب الجفاف

□ بغداد / المدى

كشفت مديرية ناحية مندلي بمحافظة ديالى، أمس الخميس، عن نزوح سكان ١٨ قرية زراعية خلال السنوات الثلاث الماضية بسبب الجفاف، فيما دعت الجهات الحكومية إلى إيجاد الحلول الناجعة لشح المياه.

وقال مدير ناحية مندلي عبد الحسين القره لوسي، في تصريح أوردته وكالة "السومرية نيوز" الإخبارية: إن "الجفاف القاسي الذي ضرب غالبية مناطق طحماية (٢٠ كم شرق ناحية مندلي، ٩٠كم شرق بعقوبة) خلال السنوات الثلاث الماضية دفع سكان ١٨ قرية زراعية إلى النزوح لمناطق أخرى لتأمين احتياجاتها من المياه".

وعزا القره لوسي السبب إلى انهيار القطاع الزراعي بشكل تام نتيجة الجفاف ولم يتبق أمام السكان مصدراً للعيش باعتبارهم يعتمدون بشكل مطلق على الزراعة كمهنة لتأمين متطلبات المعيشة اليومية.

ودعا مدير ناحية مندلي الجهات الحكومية المختصة إلى "إيجاد الحلول الناجعة لشح مصادر المياه في القرى النائية عبر بناء مجمعات مائية حديثة وحفر الآبار الارتوازية مما يساعد الأهالي على الاستقرار بقراهم وعدم النزوح مجدداً".

وتعاني مناطق واسعة من محافظة ديالى من تنامي شح مصادر المياه وبروز الجفاف مما أدى إلى انحسار المساحات الخضر وبروز ظاهرة التصحر في ٣٠٪ من أراضي المحافظة.

يشار إلى أن عدداً من الخبراء الزراعيين في محافظة ديالى كانوا قد وصفوا عام ٢٠١٠ نهر ديالى بالنهر "المحتضر" الذي يحتاج إلى عملية إنقاذ فورية، منتقدين صمت الجهات الحكومية حيال انتشار حشائش القصب والبردي والنفايات في مجراه.

فيما أعلن مدير دائرة الموارد المائية عن وجود خطة لاستيراد مكائن متخصصة لتطهير النهر من الحشائش الضارة العام المقبل.